# تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩٤٧

١٠ صفحات | الخميس ٢٥ ذي الحجة ١٤٤٤ هـ ١٣ تموز ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

الرئيس الأسد يلتقي وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندية:

## مبدأ التوجه شرقاً هو أحد أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة السورية

| التفاصيل على موقع تشرين |

## عندما تبيع أمريكا الوهمَ..
## تسكينٌ مؤقتٌ و«لا» لانضمام أوكرانيا لـ«ناتو»!

التفاصيل على موقع تشرين

ملف تشرين

### مواطنٌ مسؤولٌ بصلاحيّاتٍ استراتيجيّةٍ

# المجالس المحلية تغرق في غواية "سين التسويف" والذرائع

## العاصمة الاقتصادية تعيش أسوأ حالاتها...
## والمجالس المحليّة تهرب إلى مقولة «وفق الممكن»..!

### الذرائع لم تعد ملاذاً.. حال مجالس المدن والبلدات في السويداء..

### ترهل وارتباك مريب.. المجالس المحلية تحت الإشراف والتقييم في حمص

## قائمة الهموم المعيشية والخدمية تطول في اللاذقية.. وللمجالس المحلية صلاحيات واسعة مفعّلة في تعميم «الإدارة المحلية» فقط

### وضع الوحدات الإدارية في طرطوس لا يسر الخاطر.. ترهّل وضعف خدمات وانتظار للإعانات!

### مجالس الإدارة المحلية لا تزال متأخرة عن أداء مسؤولياتها.. الظروف والإمكانات شماعة تقليدية

## 7-6-5-4-3-2

## الافتتاحية

# قليلٌ من الانتظار.. الجولةُ أميركيّةٌ

■ ناظم عيد

على الأرجح.. أخّرت جولةُ استعراض القوّة والأوراق الأميركيّة التي كانت «رابحة» يوماً استكمال إنجاز الحلول للكثير من القضايا الحسّاسة بالنسبة لنا في سورية مع الجوار والمضمار العربي.

ونذكرُ أن تسارعَ وتيرة الانفتاح على سورية تزامنَ مع صخب التطوّرات الحاصلة في سياق صعود القطب الاقتصاديّ الأكبر، وجولات «بريكس» والمتغيّرات اللافتة التي حصلت هنا في منطقة «الشرق الأوسط».

وقد يكون علينا ألا نتشاءمَ، فالجمودُ الذي يعتري معظمَ الملفّات المهمّة اليوم، ليس إلا من منطلق انحناء الأشقاء والأصدقاء للريح، لأن أميركا تنجز جولةً مسعورةً للردّ واستعادة الهيبة، وبعضهم حرّك ملفات ساخنة بعض الشيء مع سورية ليستثمر اللحظة، ويمتطي الرياحَ الأميركيّة لعلّها توصله إلى مبتغاه.

ربما علينا ألا نتجاهلَ أن العالمَ يراقبُ في هذه الأيام فصول الجولة الأميركيّة في «الحرب العالميّة» الجديدة، وهي بالفعل عالميّةٌ بكلّ الأبعاد؛ اقتصاديّة وسياسيّة وإعلاميّة، وبوقائع أقل، عسكريّة لا تخلو من الاستعراض، واستعراضِ القوّة طريقةٌ أميركيّة قديمة عندما تضيقُ الأحوال بحائزي قوة موصوفة بـ «الأعظم» منذ الحربِ العالميّة الثانية.

ونذكر أن صمت الولايات المتحدة الأميركيّة على الجولة المُثيرة للقطب العالميّ الجديد بقيادة الصين، والتي شهد العالمُ تطوّراتها غير المتوقّعة خلال الأشهر الماضية، كان صمتاً مريباً ومدعاة لترقّب ردود الفعل، والردود بدأت منذ أيام بعنوانها العريض توسيع الـ«ناتو»، أو بتوصيف أدق إحياء الحلف البائد الذي لا يمكن أن يكون ردّاً على «بريكس» بسبب اختلاف القوام والأهداف و«التكنيك» أيضاً.

الجولة الأميركيّة صعّدت، وزادت من توتر الأوضاع في أوكرانيا، ولم يكن التلويح بالقنابل العنقوديّة واختراق القانون الدولي خياراً أميركيّاً موفّقاً، وهو على الأغلب ما سيتم إخراجه لاحقاً كجزءٍ من «هلوسات» بايدن الذي نال منه الزهايمر.

والجولةُ ذاتُها أبعدت تركيا عن الحلّ في سورية، وذهبت بأردوغان ليتماهى مع بايدن و يلوّح بورقة الـ«ناتو» أمام من يلزم، روسيا بالدرجة الأولى، وهي أيضاً محاولةٌ غير موفّقة، لأن شركاء المصالح الحقيقيّين لتركيا ليسوا هناك في الحلف القديم، بل في القطب الصاعد، وتالياً؛ سيبعثر أردوغان كلّ ترتيباته السابقة التي اجتهد عليها لتعزيز أوضاعه في الداخل والخارج.

على نحوٍ عام، الجولةُ الأميركيّة كانت مطمئنةً لكل القلقين من الردّ على مجريات الأشهر السابقة لبلورة وتوسيع التكتّل العالميّ العملاق المناهض، على كلّ المستويات، لهيمنة القطب الأوحد المزمنة، مطمئنةً لأن الاستعراض، فحسب، هو معظم ما تبقى لدى الأميركيّ، اللهم إلا إذا اختار حرباً عالميّة بأدوات عسكريّة، وهذا غير وارد في توازنات اليوم بتاتاً.

نعود إلى ما يخصّنا نحن في سورية، فربما علينا أن نطمئنَ بأن الانحناءة للرياح الأميركيّة التي لم تعد عاتيةً لن تطول.

ولأن الجولة أميركية.. الجميع يعاين، ويحلّل، ويدرس، والموقف، تالياً، يقتضي الانتظار والصمت.

لكننا على يقين بأن الردّ عندما يحين وقتُ الجولة الجديدة لـ «القطب الجديد» ستكون حافلةً بالإضافات الاستراتيجيّة بكل معنى الكلمة، وليست جوفاء، كما هو حال الجولة الأميركيّة الراهنة التي تشبه تماماً الإرهاصات النفسيّة الشاذة التي تعتري عجوزَ البيت الأبيض.

# العاصمة الاقتصادية تعيش أسوأ حالاتها... والمجالس المحليّة تهرب إلى مقولة «وفق الممكن»..!

■ تشرين- رحاب الإبراهيم:

*لا يبدو أداء مجالس المحافظة والمدينة في مدينة حلب مرضياً لأهلها، وخاصة بعد كارثة الزلزال المدمر، الذي زاد من وتيرة التحديات والصعوبات إلى درجة كبيرة، وخاصة في ظل واقع اقتصادي وخدمي متردٍ، جعل العاصمة الاقتصادية في أسوأ حالاتها، رغم محاولة سكانها وخاصة أهل الصناعة والمهن الحرفية وحتى التجارة، تشغيل منشآتهم والإنتاج بغية العودة بمدينتهم إلى مكانتها الاقتصادية.*

*لكن هذا الهدف يحول دون تحقيقه جملة من العراقيل، وسوء الخدمات المقدمة، واستمرار فرض الضرائب والرسوم المالية والخدمية من دون إعارة أهمية لمكانة مدينة حلب، التي تشكل رئة الاقتصاد المحلي، الذي لن يكون بخير مادامت حلب ليست بخير.*

**١٣٠٠ مولدة أمبير مرخصة تنفث دخانها الملوث في كل مكان، لتتماهى مع أكوام القمامة التي زاد انتشارها خلال السنوات القليلة الماضية خلافاً للسابق**

## آثار خطيرة

تعاني مدينة حلب كغيرها من المحافظات من سوء الواقع الكهربائي، عصب الحياة والصناعة والتجارة، باستثناء الأيام القليلة الماضية بعد إصلاح العنفة الخامسة في المحطة الحرارية، وهذا الأمر اضطر الأهالي والفعاليات الاقتصادية إلى الاعتماد على مولدات الأمبير بتكلفته الباهظة، وتأثيره السلبي في البيئة، حيث يتواجد في المدينة قرابة ١٣٠٠ مولدة أمبير مرخصة تنفث دخانها الملوث في كل مكان، تاركة آثاراً صحية خطيرة تتماهى مع أكوام القمامة، التي لحظ انتشارها خلال السنوات القليلة الماضية خلافاً للسابق، من دون مقدرة من مجلس مدينة حلب على معالجة هذا الواقع السيئ، بحجة نقص الإمكانات المادية والآليات والكوادر البشرية، وسط مطالبات بقيام المواطن بتحمله المسؤولية بعدم رمي الأوساخ أمام البيوت، ووضعها في الحاويات القليلة، التي لا يبدو وضعها أفضل حالاً، فغالباً ما تُترك وقتاً طويلاً من دون تفريغ محتوياتها مع انتشار القمامة حولها في منظر يشوه منظر المدينة العام، ويتسبب في انتشار أمراض كثيرة، ولا سيما مع قلّة رش المبيدات التي يعد استخدامها في فصل الصيف ضرورة ملحة، حيث تقوم مديرية الشؤون الصحية بذلك كل حين ومين.

ورغم سوء واقع النظافة في مدينة حلب، رفع مجلس مدينة حلب رسم الخدمات المعروف برسم النظافة إلى أرقام كبيرة، تشتكي منها الفعاليات الاقتصادية والخدمية من دون أن تنعكس الأموال المحصلة على تحسين النظافة في المدينة، المعروفة بجمالها العمراني ونظافة شوارعها، التي لم تكن تشهد مثل هذه المظاهر المسيئة، كما أن مجلس المدينة يحصّل إيرادات جيدة من خلال العقارات الكثيرة التي يمتلكها، والتي تضرر بعضها بفعل الحرب والزلزال أيضاً.

## تكلفة مادية كبيرة

وعموماً رغم سوء الكهرباء في مدينة حلب، على نحو يؤثر في الأداء الإنتاجي للصناعة في حلب، لكن محافظة حلب بالتعاون مع مديرية الكهرباء، تُبذل قصارى الجهد لتحسين الواقع الكهربائي في العاصمة الاقتصادية، مع استمرار تركيب محولات كهربائية في أحياء مدينة حلب الشعبية، وخاصة تلك التي لم يصلها التيار الكهربائي، فقطاع الكهرباء ناله دمار كبير لدرجة أنّ البنية التحتية كاملة قد تضررت، ومنها المحطة الحرارية التي أُعيد تأهيل العنفة الخامسة والعنفة الأولى في طريقها إلى الخدمة قريباً، علماً أنّ الجهات المعنية بسبب هذا الضرر لجأت إلى التعاون مع المجتمع الأهلي من أجل الإسراع في إيصال التيار الكهربائي إلى الأحياء من جراء التكلفة المادية الكبيرة، التي يصعب على الخزينة تحملها، وطبعاً لا يمكن نكران أن هناك فساداً بطريقة أو بأخرى في عمليات توزيع الكهرباء أقله في فترات سابقة، ظهرت جلية من خلال إقالة مدير الكهرباء السابق بسبب مخالفات بهذا الصدد.

## فساد كبير

لا يبدو توزيع المشتقات النفطية المكلّفة بها المديريات المعنية وأعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة أفضل حالاً، فملف المحروقات في مدينة حلب من القضايا الأكثر إشكالية ولاسيما مع تكشف الفساد الكبير في عمليات التوزيع تباعاً، والمقدرة بمليارات الليرات، وهو ما دفع المواطن ضريبتها، لناحية عدم حصوله على مخصصاته بالشكل الكافي، وتأثير هذا الفساد على أزمة النقل، فكميات المحروقات المسربة إلى السوق السوداء تؤدي حكماً إلى عدم حصول أصحاب المركبات العاملة على خطوط النقل والملتزمين بمهامهم على الكميات المطلوبة، من دون نكران أن أزمة النقل في مدينة حلب قد لا تتشابه في حدتها مع مدينة دمشق، لكن الكارثة تبرز في سوء توزيع المحروقات والتقصير والفساد في هذا الملف الدسم، الذي كان لمحافظة حلب دور في الكشف عن فساد بعض الأشخاص المتورطين والقبض عليهم بغية محاسبتهم وضبط عمليات التوزيع بشكل أفضل.

**محافظة حلب بالتعاون مع مديرية الكهرباء، تُبذل قصارى الجهد لتحسين الواقع الكهربائي في العاصمة الاقتصادية**

## صعوبة التسعير

أما أسعار السلع التي تعد نوعاً ما أخفض من الأسعار في العاصمة دمشق، لكن بالمقابل يمكن القول إن العاصمة الاقتصادية فقدت ميزة أساسية كانت تشتهر بها، وهي البضاعة الرخيصة، لاعتبارات عديدة منها تكاليف الإنتاج العالية، وارتفاع سعر الصرف، والاعتماد على الأمبير المضاف إلى تسعيرة السلع، والضرائب المرتفعة المفروضة على الفعاليات الاقتصادية، والتكاليف غير المنظورة التي باتت معروفة للجميع،وبالتالي يصعب حسب ما ذكر مصدر في محافظة حلب ضبط الأسعار وخاصة مع التذبذب الحاصل في سعر الصرف، والتكاليف المتزايدة، علماً أن المكتب التنفيذي في المحافظة يحاول بصورة دائمة عند تسعير السلع مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تسعير السلع وفق تكلفتها الفعلية وفرض تسعيرة مقبولة للمواطنين، لكن التغيرات الحاصلة بصورة متسارعة والتكاليف غير المنظورة تحول دون ذلك، وخاصة مع رفض التجار تداول الفواتير في ظل هذا الظرف، ما يعرّضهم إلى مخالفات كثيرة، لكن رغم ذلك يعودون إلى ممارسة المخالفة ذاتها، من دون اكتراث بالعقوبات رغم شدتها، بحجة أن الالتزام بالتسعيرة الرسمية يلحق أضراراً كبيرة بهم، مع الصعود المستمر لسعر الصرف وضعف القوة الشرائية، التي جعلت الأسواق في مدينة حلب تعاني ركوداً وجموداً خطيرين، وبالتالي يبدو عمل مجالس المحافظة إشرافياً أكثر منه رقابياً.

## حلّ منطقي

وتبقى مشكلة إزالة الأنقاض التي خلفتها الحرب والزلزال من أكثر القضايا جدلية، في ظل العجز عن ترحيلها ونقلها بحجة تكلفتها العالية ونقص الآليات بحيث يصعب دخولها إلى بعض المناطق، وهذا أمر لا يمكن نكرانه وخاصة في ظل حجم الدمار الذي طال مدينة حلب، لكن أيضاً يصعب الاقتناع بعدم إمكانية وجود حلّ منطقي لنقل هذه الأنقاض وتدويرها

يتبع في الصفحة التالية

# رفع مجلس مدينة حلب "رسم النظافة" إلى أرقام كبيرة من دون أن تنعكس على تحسين النظافة

## عضو المكتب التنفيذي المختص بمجلس محافظة حلب: مشاريع المياه تشكل أولوية

## ملف المحروقات في مدينة حلب من القضايا الأكثر إشكالية، ولاسيما مع تكشّف الفساد الكبير في عمليات التوزيع تباعاً

وخاصة بعد مضي خمس سنوات على تحرير المدينة من الإرهاب، على نحو يسهم في التوجه نحو إعادة إعمارها وعودة أهلها إليها للقيام بهذه المهمة التي ينتظرها الكثيرين بفارغ الصبر.

### مجرد وعود

ورغم هذه الحال الصعبة التي تشهدها مدينة حلب وخاصة بعد كارثة الزلزال، الذي زاد من أوجاعها، يبدو الوضع في الأحياء الواقعة وسط ومركز المدينة أفضل من المناطق الشعبية البعيدة أو حتى الأرياف، وتحديداً من ناحية الخدمات المقدمة من الماء والكهرباء والنظافة وتعبيد الطرقات، حيث يتم التركيز على مناطق مركز المدينة وتهمل الأحياء الشعبية، التي تعاني الأمرّين على كل المستويات، وهو ما يشير إليه المواطن ياسين رائد من منطقة بستان القصر، إذ يؤكد أن الخدمات في منطقته رغم قربها نسبياً من المدينة إلّا أنها ليست بالمستوى المطلوب سواء فيما يتعلق بالكهرباء، التي شارك الأهالي في إيصال التيار الكهربائي إليها عبر دفع مبالغ مالية معينة لشراء الكابلات، أما حال الطرقات التي أعلن أكثر من مرة أنه سيتم تعبيدها، فيعد سيئاً جداً وخاصة في فصل الشتاء، من دون تنفيذ هذه الوعود، التي يبدو أنها ستبقى وعوداً إلّا في حال حصول معجزة معينة.

### رفض وتأجيل

تشرين قصدت مجلس مدينة حلب للسؤال عن المهام التي يضطلع بها والخدمات المقدمة بمعزل عن معالجة تداعيات الزلزال، التي تستحوذ حالياً على الحصة الأكبر من الوقت والجهد والمال، لكن يبدو أن الموضوع لم يرق لمسؤوليه في ظل التقصير الواضح في مستوى الخدمات المقدمة لمعالجة أحوال المواطنين غير الراضين بالمطلق على أدائهم، حيث كان هناك رفض أو تأجيل لمواعيد غير محددة بحجة عدم توافر الوقت.

وبالمقابل كان مسؤولو محافظة حلب أكثر ليناً بالتعاطي معنا والرد على تساؤلاتنا، حيث أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي جفال الجفال، أن محافظة حلب تعمل على تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين قدر الإمكان ضمن الإمكانات المتاحة مع محاولة إيجاد الحلول ومعالجة العقبات والصعوبات بالتعاون مع المديريات المعنية، التي تمتلك كل منها ميزانية خاصة فيها تنفقها على عمليات إعادة التأهيل والإصلاح وإنجاز مشاريع جديدة إن كان بالإمكان، فمثلاً في موضوع الكهرباء يتم التعاون مع مديرية الكهرباء في تأمين وصول التيار الكهربائي في معالجة الواقع الكهربائي وإيصال الكهرباء إلى الأحياء التي لم تصل إليها من خلال تزويدها بالمحولات الكهربائية، حيث ركب ١٥٠ محولة العام الفائت، وهناك خطة لتركيب محولات أخرى حسب الإمكانات المتاحة وتزويد حلب بها، مشيراً إلى أنّ العمل الشعبي ساهم كثيراً في حلحلة مشكلة الكهرباء في بعض هذه المناطق عبر المساهمة بدفع مبالغ مالية معينة لإسراع بإيصال التيار الكهربائي وتحديداً في الأرياف.

أما المياه فوصف وضعها بالجيد نسبياً، حيث تصل مياه الشرب حسب قوله إلى كل المناطق والأحياء في مدينة حلب وفق برنامج تقنين محدد، مؤكداً إصلاح وترميم جميع خطوط المياه في المدينة، ولا توجد إشكالية في ذلك، داعياً المواطنين الذين لديهم مشكلة فيما يتعلق بالمياه التواصل مع محافظة حلب لمعالجتها فوراً.

وفيما يتعلق بالصرف الصحي، أكد أن الشركة العامة للصرف الصحي تتولى أعمال الصيانة وتأهيل شبكات الصرف الصحي دورياً والاكتفاء بصيانة المشاريع القديمة، فلا توجد أي مشاريع استثمارية جديدة في ظل قلة الموارد المادية الكافية لهذا الهدف، الذي يحتاج أموالاً كبيرة غير متوافرة حالياً.

### تأهيل البنية التحتية

وكان لتشرين لقاء أيضاً مع الدكتور عبد القادر دواليبي عضو المكتب التنفيذي المختص بمجلس محافظة حلب، الذي بيّن أن مجالس الوحدات الإدارية تشتغل على مسارين، خدمي يتعلق بإصلاح البنية التحتية المتضررة، وتسهيل عودة الأهالي إلى أراضيهم وأعمالهم ومنشآتهم، لكن عموماً التركيز الأساسي بعد تحرير مدينة حلب من الإرهاب يتركز على إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة، من مشاريع تعبيد الطرقات والتزفيت والصرف الصحي والكهرباء والهواتف والمياه وغيرها.

وبين الدكتور دواليبي أن مشاريع المياه تشكل أولوية بالنسبة لمحافظة حلب، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة الموارد المائية ممثلة بالمؤسسة العامة للمياه وبعض المنظمات الدولية على تنفيذ مشاريعها، كما أن الكهرباء تأخذ حصة كبيرة من الاهتمام عبر العمل على وصل التيار الكهربائي إلى كل قرية وحي، من خلال تركيب المحولات الكهربائية في المناطق التي لا يصلها التيار الكهربائي، والتركيز على إصلاح المحطة الحرارية بحلب، وتوزيع الكميات المولدة للكهرباء على المناطق السكنية والصناعية، لكن تأمين الكهرباء بصورة جيدة مرهون بالكميات المخصصة لمدينة حلب من الإدارة المركزية في دمشق.

### مشاريع تنموية

وشدد الدكتور دواليبي أنه بالتوازي مع هذه المشاريع الخدمية الأساسية، هناك مشاريع تنموية تتابع تنفيذها الوحدات الإدارية كمشاريع غربلة الحبوب وفرز الأعلاف ومشاريع إنتاج الفطر وغيرها، فكل وحدة إدارية لها موازنة ذاتية خاصة، إضافة إلى الموازنة الاستثمارية، لكن حتى تقدر هذه الوحدات الإدارية على تحقيق مشاريعها التنموية يتطلب توفر الخدمات الأساسية على نحو يضمن عودة كل المواطنين إلى مناطق سكنهم والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية ومشاريع التعافي وتحقيق التنمية المستدامة، فالمجتمع المحلي يعد شريكاً أساسياً في إنجاز هذا الهدف.

وبيّن الدكتور دواليبي أن مدينة حلب تتألف من ١٦٤ وحدة إدارية، لكن الوحدات الإدارية الفاعلة على الأرض تبلغ ٨٦ وحدة فقط، حيث توجد وحدات إدارية لا تزال خارج سيطرة الدولة، لكن رغم ذلك لها مجالس خاصة بها وممثلون عنها في مجلس المحافظة.

### راضٍ ولكن ..!

وعند سؤال تشرين حول إذا كان راضياً عن أداء مجالس محافظة حلب، أكد الدكتور دواليبي أن قياس حالة الرضا يقترن بالإمكانات المتوافرة، بالتالي نظراً للمتوافر منها يعد الإنجاز جيداً وخاصة عند النظر إلى ما تعرضت له حلب من أضرار بسبب الحرب والزلزال، مشيراً إلى أنه يعمل بصورة دورية على تمكين الوحدات الإدارية من تنمية قدراتها وكفاءاتها على حسن الإدارة فنياً ومالياً وإدارياً، وكيفية الاستجابة للكوارث، وهو ما تضمنته الدورة التدريبية التي نظمت في محافظة حلب بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية خلال الأسبوع الحالي لأجل تطوير الأداء والقدرات وحسن استثمار المواد المادية المتاحة رغم التحديات القائمة، مبيناً أن الارتقاء بقدرات وكفاءات كوادر الوحدات الإدارية يتم بشكل تدريجي على نحو يخدم المواطن وتأمين المستلزمات الأساسية له، فالمواطن يشكل البوصلة دوماً لكن الظروف الصعبة القائمة والإمكانات المحدودة تحول دون نيله رضا في أغلب الأحيان.

## الذرائع لم تعد ملاذاً.. حال مجالس المدن والبلدات في السويداء..

# إشــراف من دون تدخــل ودور خجــول حتــى الارتبــاك..

■ تشرين- ضياء الصفدي:

*الدور الرقابي والإشرافي المنوط بأعضاء مجالس المحافظة، والمجالس المحلية لا يحتاج إلى موارد وإمكانات، هو يحتاج فقط إلى متابعة عمل لجان توزيع المحروقات، ومراقبة الأسعار، ومتابعة إنجاز المشروعات، والتعهدات والمناقصات الخاصة بمجالس المدن والبلدات.*

*المشروعات على الورق كثيرة والخزائن شبه فارغة، والآليات قديمة، والموارد بسيطة، والتحصيلات الضريبية قليلة، هذا واقع الحال لمعظم مجالس البلدات والمدن في محافظة السويداء.*

**تعاني الأغلبية العظمى من المجالس المحلية في ريف المحافظة من ضعف الإمكانات المادية وندرة الاستثمارات**

فالمطالب اليومية التي يتحدث عنها المواطنون من المجالس البلدية كثيرة، والصورة التي أصبحت عليها بعض المدن والبلدات، هي التراجع المستمر في الواقع الخدمي، والدليل واضح وقائم، وهو تردي الطرقات في المدن والبلدات، وتردي الوضع العام للحدائق، وإنارة الطرقات، ومشروعات الصرف الصحي، وعدم القدرة على الاستملاك، في المقابل تعاني الوحدات الإدارية من ضعف الإيرادات المالية، والنقص الحاصل في الكوادر العاملة، والآليات حيث تقع على عاتق هذه الوحدات مسؤولية مباشرة، لتوفير الخدمات وعليها أن تكون قادرة على عملية التخطيط، وتنفيذ المشروعات التي تعود عليها بإيرادات، وإيجاد حالة من التكامل بين الدورين التنموي والخدمي، وهو ما يهدف إليه قانون الإدارة المحلية.

### موازنة ذاتية

يتحصن المسؤولون بقانون الوحدات الإدارية، الذي ينص على تمويل المجالس المحلية ذاتياً، في وقت تعاني فيه الأغلبية العظمى من المجالس المحلية في ريف المحافظة من ضعف الإمكانات المادية، وندرة الاستثمارات، مع العلم أنّ قانون الوحدات الإدارية ينص على أنّ تمويلها ذاتي، وموازنتها ذاتية، كما تعتمد على فرض الرسوم والضرائب والمشروعات الاستثمارية، لكن المحافظة تعلم واقع الحال للوحدات الإدارية, إذ يعاني معظمها من ضعف الإمكانات، لذلك تقدم لها المعونات المالية، ومؤخراً طلبت المحافظة من رؤساء المجالس المحلية طرح أفكار لمشروعات استثمارية، بحيث يمكن لأكثر من مجلس تنفيذ مشروع تستفيد منه عدة قرى متجاورة.

رئيس مجلس محافظة السويداء رسمي العيسمي بيّن أنّ الوزارة خصصت إعانات للوحدات الإدارية, تم توزيعها حسب الأهمية والأولوية، ونحن بانتظار مبالغ أخرى لدعم القطاع الخدمي، وهناك العديد من المشروعات التي تم تنفيذها، إما جزئياً أو كلياً، ونعمل في المحافظة على تقديم الدعم اللازم للمجالس في الأرياف.

وأشار إلى أنّ مجلس المحافظة شكّل لجاناً متعددة ودائمة، منها اقتصادية لمتابعة الأسعار، وتوزيع المحروقات، إضافة لمتابعة المخابز، كما شكل لجاناً أخرى خدمية تشرف على متابعة سير الأعمال الخدمية في المحافظة، لافتاً إلى أنّ دور هذه اللجان هو رقابة ومتابعة سير عمليات التوزيع والأسواق، ويقتصر في كثير من الأوقات على الإشراف، ومخاطبة مديرية التموين لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ولجاننا تقوم بجولات بشكل دائم على المخابز ومحطات الوقود والأسواق.

وأكد رئيس مجلس مدينة شهبا جلال الدنون أنّ المجلس شكّل لجاناً للإشراف على توزيع المحروقات، لكن عملها بعد تفعيل نظام الرسائل عن طريق تطبيق ؟ويـن؟ لا يتعدى الإشراف على الكميات والدور، علماً أنّ أي مشكلة في مقدار كمية المحروقات الموزعة تحتاج إلى شكوى من المواطن، كما تم تشكيل لجان للإشراف على الأفران تراقب كمية المازوت الموزعة على الأفران، وكمية ووزن الربطة، وجودة الرغيف وعمليات توزيع الخبز.

وبالنسبة للأسعار أكدّ الدنون أن لجان المجلس تقوم بجولات على الأسواق، لكنها تعاني من تغيرات الأسعار اليومية بعد تحرير الأسعار، وربطها بفواتير الشراء بعد أن كانت تُحدد من اللجان التموينية، ما جعل دور لجان المجلس هو مراقبة الأسواق وإعلام مديرية التجارة الداخلية بالتجاوزات أو مرافقة لجان التموين في جولاتها.

وأشار الدنون إلى أنه بعدما أصبح توزيع المحروقات عبر البطاقة الذكية، ومحددة الكمية والزمان والمكان، لم يعد اللجان دور كبير كما كان سابقاً، لكن يبقى للجنة الدور الإشرافي على التوزيع، ويقع على المواطن الدور الأكبر بضرورة الشكوى في حال وجود مخالفات.

وبالنسبة للواقع الخدمي في مدينة شهبا، يعاني المجلس من ضعف الإمكانات المادية لعدم قدرة المجلس على الاستملاك، ما أبقى الكثير من الطرق الواجب شقها وتعبيدها لكونها ملحوظة على المخطط منذ تسعينيات القرن الماضي من دون شق أو تعبيد، علاوة على ذلك مازال المجلس يعاني من قِدم آلياته، وكثرة أعطالها، ما يؤثر سلباً في سير أعمال النظافة.

رئيس مجلس بلدة داما حسان القنطار قال: إنّ المجلس شكّل لجان محروقات وأسعار، ولجان خدمات، لكنها غير مفعلة، لأنّ المعاناة كبيرة في تسعير المواد الغذائية والتموينية، لأن مديرية التجارة لا تصدر نشرات أسعار للمواد لتحدد على أساسها المخالفات، ففي بلدة داما مثلاً تسعر المحال على أساس نشرات، وفواتير الشراء من تجار الجملة بسياراتهم الجوالة، بحيث يحررون وصل مبيع المادة، ويحملون هذه المادة أجور النقل، حيث تبعد بلدة داما ٤٤ كم عن السويداء، ويتم تحميل أجور النقل على أسعار المواد.

ولجان المحروقات تشرف على توزيع كمية ٥٠ لتراً لكل عائلة وتقديرها، وبالنسبة للواقع الخدمي في البلدة، فالمعاناة كبيرة حيث تم تخصيص مبلغ ٧ ملايين ليرة من المحافظة لمجلس البلدة، وهذا المبلغ لا يعبد طريقاً، ولا يصلح بئراً، ولا نستطيع عمل أيّ مشروع بمبالغ صغيرة، لذلك يجب تخصيص مبالغ كبيرة لنستطيع العمل لمصلحة المواطن وخدمته.

وبالعودة إلى الواقع الخدمي في مدينة السويداء، أكدّ العديد من المواطنين أنّ المعاناة الأكبر من تدهور واقع النظافة، ما دفع الكثير من الأهالي للمطالبة بحلّ جذري، لكن لم يتلقّوا سوى وعود، رغم قيامهم مع منظمات المجتمع المدني بحملات نظافة بين الحين والآخر، إلّا أنّ الوضع لم يتحسّن في ظل تأخر جمع القمامة من مجلس المدينة.

وأكدّ عدد من سكان مدينة السويداء معاناتهم من تقصير عمال النظافة، إذ تبقى النفايات متراكمة في الأحياء لأيام، وعندما يُفرّغ عمال البلدية الحاوية يتركون الأوساخ المتراكمة بجانبها.

ويشير مواطن آخر من سكان المدينة إلى أنّ النفايات ملأت الحاويات وفاضت عنها، ما ينذر بانتشار الأمراض والروائح الكريهة التي تزداد حدّة مع مرور الوقت، والتأخير في ترحيل النفايات، بينما يرى مواطن آخر أنّ هذه الظواهر بدأت بالتلاشي والتحسّن، فمنذ بداية العام لا تراكمات كبيرة والواقع الآن أفضل من السابق.

في المقابل يعاني مجلس مدينة السويداء من صعوبات عدة، في مقدمتها نقص عدد العمال والآليات والحاويات، في ظل ازدياد عدد سكان المدينة، وخاصة المناطق الغربية، ما يدفعه لإرسال آليات ثقيلة لتنظيف القمامة المتراكمة، وهذا يتسبب بأعباء مادية إضافية على المجلس، عدا تضرر الحاويات من الآليات الثقيلة.

**بعدما أصبح توزيع المحروقات عبر البطاقة الذكية ومحددة الكمية والزمان والمكان لم يعد للجان دور كبير كما كان سابقاً لكن يبقى للجنة الدور الإشرافي على التوزيع**

# قائمة الهموم المعيشية والخدمية تطول في اللاذقية..
# وللمجالس المحلية صلاحيات واسعة مفعّلة في تعميم «الإدارة المحلية» فقط

■ تشرين - صفاء إسماعيل:

*على إيقاع غلاء المعيشة وعجز المواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، عن مجاراة ارتفاع الأسعار في تناسب عكسي مع الدخل المعيشي، ومراوحة الوضع الخدمي مكانه بالشكل الذي لا يرتقي إلى تطلعات المواطنين في اللاذقية، تتصدر المجالس المحلية واجهة التساؤلات الشعبية عن دورها في نقل الهموم المعيشية والخدمية التي لا تزال في أماكن عدة برسم التأجيل، وعن الدور المنوط بالأعضاء المنتخبين من القاعدة الشعبية التي أقصيت حاجاتها وتطلعاتها في "غمرة الانغماس في العمل"!.*

*من الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار إلى الواقع الخدمي، صلاحيات واسعة يتمتع بها أعضاء المجالس المحلية المنتخبون، بقيت في معظمها تتلمس طريقها إلى التنفيذ والمأمول منها شعبيا، في ظل فوضى الأسعار وغياب الرقابة من جهة وازدياد الشكاوى من تردي الوضع الخدمي من جهة أخرى.*

في سلسلة مترابطة تبدأ بالوحدات الإدارية إلى مجالس المدن وانتهاء بمجلس المحافظة، السؤال المطروح شعبياً اليوم: أين دور الأعضاء المنتخبين في تلبية الحاجات والارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي؟ وأين دور وزارة الإدارة المحلية في الرقابة على عمل المجالس المنتخبة؟

## لا حسيب أو رقيب

قائمة طويلة من الهموم المعيشية والخدمية، سارع من التقتهم ؟تشرين؟ للإضاءة عليها، مشيرين إلى ارتفاع الأسعار بشكل يومي من دون حسيب أو رقيب، وفوضى التسعير بين محل وآخر لا يبعدان عن بعضهما سوى بضعة أمتار، وعدم العدالة في توزيع المساعدات الإنسانية، مؤكدين أن هناك عائلات بحاجة ماسة لكنها لم تحصل على أي مساعدات، سمعت عنها فقط ولم ترها.

كما أشاروا إلى تردي واقع مياه الشرب بين ضعف الضخ وانقطاعها لمدة تصل لأسبوعين، والتقنين الكهربائي الجائر الذي يذهب بالكهرباء خمس ساعات ونصف الساعة مقابل نصف ساعة تغذية فقط تتخللّها انقطاعات متكررة، وتردي حال الطرق الرئيسة والفرعية في عدد كبير من القرى وانتشار الحفر فيها، مع غياب الإنارة، وتأخر فتح دورات الري وعدم تمكّن الأهالي من سقاية مزروعاتهم التي باتت مهددة بالتلف عطشاً.

كما لفت الأهالي إلى عدم وجود شبكات صرف صحي في بعض القرى واللجوء إلى الحفر الفنية، وتردّي واقع حال بعض الشبكات المهترئة، والتأخر بحملات رش المبيدات لمكافحة الحشرات والقوارض، وانتشار القمامة وعدم ترحيلها بانتظام، واقع الحال الذي لا يقتصر على القرى وإنما يتعداها إلى المدن، مدللين بمدينة اللاذقية التي تنتشر القمامة في شوارعها، ناهيك بالتعديات على الأرصفة من المحال التجارية، وإهمال الحدائق.

> **واقع حال الهموم الخدمية والمعيشية يراوح مكانه رغم الشكاوى المتكررة للدوائر الحكومية وأعضاء المجالس المحلية**

وأجمع من التقيناهم على أن واقع حال الهموم الخدمية والمعيشية يراوح مكانه رغم الشكاوى المتكررة للدوائر الحكومية وأعضاء المجالس المحلية الذين يستمعون للمطالب ويعدون بالحل في أسرع وقت، لكن من دون جدوى تغير واقع الحال، وأضافوا: انتخبناهم للوصول إلى المجالس المحلية لكنهم ما إن وصلوا إلى مبتغاهم نسوا من انتخبهم.

وأشار الأهالي إلى أنه رغم صدور القانون المالي الجديد الذي أتاح للوحدات الإدارية الاستفادة من مواردها لتحسين الواقع الخدمي، إلّا أن الرد على شكاوى تزفيت الطرقات وحل المشكلات المستعصية يأتي بالاعتذار بحجة أن الموازنة المتوفرة لدى البلدية ضعيفة لا تكفي، وهي بحاجة إلى إعانة من الوزارة.

## رقابة لا تخلو من تقصير

بدوره، بيّن عضو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة لقطاعات المدن والبلدات بشار نديم أسد لـ؟تشرين؟ أن مهمة مجالس المدن والبلدات والقرى، الرقابة على الأسواق ومتابعة الواقع الخدمي بالتعاون مع المخاتير وأمناء الفرق الحزبية، حيث ليست هناك منطقة في المحافظة لا يوجد فيها أعضاء في مجلس المحافظة منتخبون عن مناطقهم، مهمتهم متابعة هموم الناس ونقلها للجهات المعنية لإيجاد الحلول لها، وأضاف: البعض مقصر في هذا الأمر، لكن المطلوب اليوم كبير فيما الإمكانات ضعيفة، والفجوة كبيرة بين الموازنة الضعيفة للوحدة الإدارية ومصاريفها، خاصة في ظل ظروف الحرب الإرهابية التي عاشها البلد، والحصار والعقوبات، والزلزال.

وأكد أسد أن هناك موازنة مستقلة ترد كل فترة من وزارة الإدارة المحلية يتم توزيعها على الوحدات الإدارية لدعمها، مشيراً إلى أن الوحدات الإدارية ليست جميعها سواسية في الإيرادات، مدللاً بأن مجلس بلدة صلنفة وكسب لديه موارد تجعل المجلس قادراً على تنفيذ مشروعات من إيراداته بسبب وجود منشآت سياحية وغيرها من الموارد الأخرى، بينما هناك وحدات إدارية لا يوجد فيها أي موارد سواء منشآت سياحية أم محال تجارية، أو ملاعب، أو مظلّات، لذلك فإنها تعتمد بشكل شبه كامل على مجلس المحافظة فيما يتعلق بالموازنة المستقلة.

> **الرد على الشكاوى والمشكلات المستعصية يأتي بالاعتذار بحجة أن الموازنة المتوفرة لدى البلدية ضعيفة لا تكفي**

## صلاحيات

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية والمحروقات الدكتور معلى إبراهيم لـ؟تشرين؟ أن مهمة اللجان في مجالس المدن والبلدات والقرى، تتلخص في الرقابة ونقل الشكاوى والمخالفات إلى مديرية التجارة الداخلية التي تتحقّق، بوصفها الوحيدة التي توجد لديها ضابطة عدلية، من المخالفة وتنظيم الضبط اللازم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وحسب إبراهيم، تقوم لجان مجالس الإدارة المحلية بمهمتها بالمتابعة والرقابة،

## تقصير يحاكي الإمكانات المتاحة

تخضع المجالس المحلية لنوعين من الرقابة، الأول رسمي يتمثل بمراقبة الوزارة للمحافظة ومدن مراكز المحافظات، والثاني رقابة شعبية تتمثل بمراقبة المنظمات والاتحادات والنقابات.

وأكد رئيس اتحاد نقابات عمال اللاذقية منعم عثمان لـ؟تشرين؟ أن عمل الإدارة المحلية يعتمد على مجموعة من العوامل، تأتي في صدارتها الإمكانات المتوفرة لديهم، وجاهزية الآليات، إضافة لاتخاذ القرار المناسب، وأضاف: نحن كفرع اتحاد عمال لدينا لجان نقابية موجودة في جميع التجمعات العمّالية ومنها مجالس المدن، وبشكل دوري خلال اجتماعات اللجان النقابية نضع مجالس الإدارة المحلية بصورة المشكلات المطروحة، ونشير إلى مواقع التقصير الذي يعزونه إلى ضعف الإمكانات المتاحة لديهم.

وتابع: معظم المشكلات تتم معالجتها في حال توفر الإمكانات، وفي حال عدم المعالجة نتوجه للجهات العليا، سواء من خلال عرضها على المحافظ، أو رفعها إلى الاتحاد العام لنقابات العمال ليتم عرضها على وزير الإدارة المحلية.

وأكد عثمان أن هناك تقصيراً يلاحظ خلال السير في شوارع مدينة اللاذقية على سبيل المثال، يستدل عليه من خلال سوء حال بعض الطرق وانتشار الحفر فيها، تردي واقع النظافة، عدم رش الحشرات مع دخول فصل الصيف، مشيراً إلى ضعف الإمكانات المتاحة التي يشير إليها مجلس المدينة من ناحية قلة عدد العمال، قلة المحروقات، قدم الآليات، ففي الوقت الذي شهدت فيه مدينة اللاذقية ازدياداً كبيراً في عدد السكان وتوسعاً في مركز المدينة تم تقليص عدد العمال، مشيراً إلى ضرورة دعم مجلس المدينة بكوادر جديدة وشابة لتغطية التوسع والارتقاء بالمستوى الخدمي، إضافة لدعمها بآليات جديدة غير القديمة الموجودة لديها.

وتابع عثمان: إذا أردنا تقييم عمل المجالس المحلية بناء على أرض الواقع فهناك تقصير واضح، لكن حسب الإمكانات المتوفرة فإن الجواب مختلف ومحكوم بمدى استثمار الإمكانات المتاحة.

# ترهل وارتباك مريب..

# المجالس المحلية تحت الإشراف والتقييم في حمص

■ تشرين - ميمونة العلي:

*من مسؤوليات المجالس المحلية السعي لتحسين الإيرادات، بحسب القانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١، والسعي للتشبيك مع مصادر تمويل محلية خاصة، ورغم الرسوم التي منحها القانون ٣٧ للمجالس المحلية إلا أن الوحدات الإدارية في حمص لاتزال تعتاش على الإعانات من الموازنة، لتغطية نفقات البند الأول كتلة الرواتب والأجور، ورغم الصلاحيات الممنوحة في توسيع الخدمات ومراقبة التسعير والتوزيع، إلا أن الشكوى من فوضى الأسعار وقلة الخدمات هي العنوان الأبرز للشهور الأولى لعمل المجالس المحلية الجديدة.*

وفي تصريح لتشرين أوضح فواز الهاشمي رئيس مجلس محافظة حمص، أنّ الغاية من القانون ٣٧ لعام ٢٠٢١، تعزيز الواردات المالية للقيام بالدور الخدمي الأمثل، وقد تمّ توجيه الوحدات الإدارية لتقدم كل وحدة المشروع الاستثماري، الذي يناسب ظروف وطبيعة كل منطقة، للوصول بالوحدات الإدارية إلى الاعتماد على مواردها الذاتية، بحيث تمول نفسها بنفسها، وتم تحقيق إنماء متوازن بينها، وسوف يتم تخصيص حوالي مليار ونصف المليار للمشاريع الاستثمارية نسبة ٢٥٪ لتلك الوحدات من أصل ٦ مليارات إيرادات مُقدرة من الوحدات الإدارية لهذا العام، وقد انعكس هذا على عدد المشاريع، فصار لدينا مثلاً في محافظة حمص ريفاً ومدينة ٢٣ مشروع نافذة واحدة ترفد إيرادات الوحدات الإدارية، وهو مشروع استثماري رابح، مبّيناً وجود معايير محددة لتوزيع الإعانات للوحدات الإدارية، كأن يخدم المشروع العدد الأكبر من السكان، وألّا تكون الوحدة الإدارية قد حصلت على اعتماد، ولم تنه أعمالها حيث تقوم لجنة إعداد الموازنة بدراسة الطلبات، وتحديد الأولويات وفق الوحدات الإدارية، وسيقوم مجلس محافظة حمص برفع توصية لوضع رسوم بسيطة للمناطق، والأحياء المتضررة في حمص من جراء الحرب أو لإلغاء الرسوم، وأيّ شكوى حول تقصير هذه البلدية أو تلك ستعالج فوراً، وقد تُشكل لجنة بهذا الخصوص صلاحيتها الرقابة والإشراف على الوحدات الإدارية، ففي حمص ١٣٥ وحدة إدارية، وعلينا أن نوصلها لمرحلة الاعتماد على مواردها الذاتية، وهذا لن يتم إلّا بالمشاريع الاستثمارية.

وعن دور المكتب التنفيذي في توزيع المازوت لمستحقيه، بيّن م. عمار داغستاني عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية، أنّ شكاوى التوزيع بكل تسمياته: (زراعي، نقل، أفران) صارت من الماضي، فقد تمت مؤخراً زيادة حصة حمص من عدد الطلبات، وخلال يومين ستحل مشكلة المازوت للآليات الزراعية، والشحن فكل سيارة تعمل على المازوت لها قيود في مديرية النقل ستصلها رسائل إلكترونية بمعدل ٤٠ ليتراً كل عشرة أيام حصتها من المازوت المدعوم الزراعي بسعر ٧٠٠ ل.س للتر، وكذلك ستأخذ الفعاليات التي تعتمد على المازوت في التشغيل ٢٥٪ من احتياجها من المازوت الزراعي (مسامك، مداجن، فطر، مشاتل،)، هذا سينعكس على الأسعار بما فيها أسعار البيض والفروج الملتهبة، وهذه إجابة عن الجزء الآخر من السؤال حول دور الوحدات الإدارية في ضبط فلتان الأسعار.

> ٨٠٪ من الوحدات الإدارية في حمص لديها أملاك عامة بإمكانها القيام بمشاريع استثمار

وأضاف م. داغستاني رئيس لجنة التسعير في المحافظة، أنه تم تشكيل لجان على مستوى البلدات والبلدان والمدن ترتبط مع عناصر التموين في توجيه نشاطهم إلى أماكن الخلل، وقد تم تنظيم المئات من الضبوط التموينية بنشاط تلك اللجان، ويجب أن تأخذ دورها فهي تحت الإشراف، وإذا لم تأخذ دورها سيتخذ بحقها الإجراء اللازم، وعلى مستوى مدينة حمص شكّلنا لجان أحياء سميناها مجموعة المرسوم ٨ من مهامها التشاركية مراقبة الأسعار، ومتابعة ربط فاتورة بائع المفرق مع فاتورة بائع الجملة، فهذه من الحلول التي تم تطبيقها مثلاً، فبعد عدة زيارات لسوق الهال تم تكليف أربعة عناصر تموين؛ اثنان على كل باب من أبواب سوق الهال، للكشف على الفواتير النظامية لكل سيارة تخرج من سوق الهال، حتى تتم محاسبته لاحقاً في محله إذا تخطى هامش الربح المقرر، وإعلان سعر المفرق في محله أمام الزبائن، وقد لوحظ انخفاض أسعار الخضار، كما يقول، فالإجراء مطبق في سوق هال حمص منذ شهر ونصف الشهر فقط، والفلاح خاسر والربح يكون في حلقات الوساطة، ويجب تأمين هامش ربح مقبولاً للفلاح ليتمكن من الاستمرار، ولم يخفِ م. داغستاني عدم كفاية هذه الإجراءات في ضبط الأسعار، مبيّناً أن الحل بتخفيف دور العنصر البشري مستشهداً بعدم نجاح ضبط قطاع النقل إلّا عن طريق (ج.ب.س)، وأنّ هذا ممكن في أي قطاع، فكل محل لديه (نت ورقم هاتف وجهاز كاشير) والحل بعملية ربط بسيطة (ib) بينه وبين تاجر المفرق، أي ربط الفواتير ما بين الجملة والمفرق هو الحل، وسيطبق هذا الإجراء على كل تجار الجملة (غذائية، منظفات.. ألبسة) هؤلاء تم ربطهم بنظام الفوترة الضريبية الإلكترونية مع وزارة المالية، وريثما يتم الربط الإلكتروني سنطلب رؤية الفواتير ملصقة بجانب الأسعار في أي محل أمام المستهلك، وهذا يتطلب تضافر جهود الجميع؛ اللجان المشكلة والرقابة الشعبية وتفعيل ثقافة الشكوى، للوصول إلى هامش ربح عادل للمنتج والوسيط وإلى سعر مناسب للمستهلك، ورأى م. داغستاني أنّ هامش الربح سواء لمحطات الوقود أو لمعتمدي الغاز، بحاجة إلى دراسة دقيقة وتعديل ثم إلزامهم بالتسعير ومحاسبتهم في حال المخالفة، وأنّ المحافظة تنتظر دراسة وزارة التجارة الداخلية لما يتعلق بهامش ربح معتمدي الغاز.

> تشكيل لجان على مستوى البلدات والبلدان والمدن ترتبط مع عناصر التموين في توجيه نشاطهم إلى أماكن الخلل وقد تم تنظيم المئات من الضبوط التموينية

بدوره م. رامح منصور عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلديات والبلدان، بيّن أنّ هناك تقييماً لأداء مجالس الوحدات الإدارية في نهاية كل عام، بإشراف وتوجيه من محافظ حمص، وأنّ الحل للنهوض بواقع البلديات والبلدان، هو حتماً تشجيع الاستثمار والمشاريع الإنمائية، فبعد دراسة واقع البلديات تبّين وجود ٨٠٪من الوحدات الإدارية لديها أملاك عامة ضمن المخطط التنظيمي، مطالبةً بأن تصبح أملاك بلدية، ثم القيام بفرزها وبيعها، ووضع يد لتمكين السكان من الترخيص مع الاحتفاظ ببعض المقاسم، لتنفيذ مشاريع استثمارية، وتحسين الإيرادات، وتحديد سعر المتر، يتم وفق جدول وعلامات توضع لموقع العقار وميزاته ، وتم تحديد مندوب من المحافظة في كل وحدة إدارية لهذا الغرض فهذه من المشاريع الاستثمارية والتنموية .

ختاماً: تشرين حاولت الحصول على مبلغ الإيرادات الذاتية للوحدات الإدارية في حمص للنصف الأول من العام الحالي، لكن د. عبد الرزاق الأحمد المدير المالي للمحافظة اعتذر تحت ذريعة طلب الوزارة هذه البيانات، واعتذر عن مبلغ الإيرادات للأعوام السابقة.

### بعد سنتين على صدور القانون ٣٧

# وضع الوحدات الإدارية في طرطوس لا يسر الخاطر.. ترهّل وضعف خدمات وانتظار للإعانات!

■ تشرين- أيهم إبراهيم:

*على الرغم من صدور القانون المالي الجديد الخاص بالوحدات الإدارية رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ ، والآمال الكبيرة التي كانت معقودة عليه لجهة رفد موازنات الوحدات الإدارية بإيرادات مالية جديدة، الأمر الذي من شأنه مساعدتها على تحسين وضعها المالي، والقيام بمسؤولياتها التنموية والخدمية المنوطة بها، إلا أن الواقع الحالي بعد سنتين على صدور القانون لا يسر الخاطر، فالواقع الحالي للكثير من مجالس المدن والوحدات الإدارية مترهل، والخدمات في حدودها الدنيا من النظافة وصيانة الطرق والصرف الصحي وغيرها.*

وللأسف بعض الوحدات الإدارية عاجزة حتى عن دفع رواتب عمالها وموظفيها، وتنتظر الإعانات التي تقدمها المحافظة الواردة لها من وزارة الإدارة المحلية، المشكلة بحسب بعض المعنيين بقطاع الوحدات الإدارية في محافظة طرطوس، الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار، الأمر الذي أثر بشكل كبير في أداء الوحدات الإدارية لجهة المشاريع الخدمية والاستثمارية، وشكّل حجر عثرة حتى في مجال تقديم الخدمات، فالآليات قديمة وتكاليف الصيانة مخيفة في ظل الأسعار الحالية.

تشرين تواصلت مع محمد المحمد عضو المكتب التنفيذي المختص لمجالس المدن في محافظة طرطوس، للوقوف على الخدمات التي تقدمها مجالس المدن والوحدات الإدارية في ظل القانون المالي الجديد، ومكامن الضعف والخلل لدى هذه الوحدات، والمجالس لكن لم نحصل على أي رد للأسف ..!

فيما يخص دور مجالس المدن والبلدات في مجال توزيع المحروقات، ومتابعة الأسواق أوضح جورج حنا عضو المكتب التنفيذي المختص لشؤون التموين والمحروقات في محافظة طرطوس، أنّ القانون منح الوحدات الإدارية حق الإشراف والقيام بجولات ضمن قطاعاتها بالاشتراك والتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية في المحافظة، والشعب التموينية في المناطق، وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وفق الأنظمة والقوانين المرعية، أما الجانب المتعلق بتوزيع المحروقات، فقد أشار حنا إلى وجود لجنة مركزية في المحافظة برئاسة المحافظ، ولجان فرعية برئاسة رؤساء المناطق، مهمتها الإشراف على حسن سير توزيع المحروقات ضمن قطاعها، وتسليم محاضر التنفيذ للجهة المعنية ؟محروقات؟ ورفع أي ملاحظات للجنة المركزية للبت فيها حسب الإمكانات المتاحة والمتوافرة.

في السياق ذاته بيّن مظهر حسن مدير مدينة طرطوس لـ؟تشرين؟ أنه بخصوص مشاركة مجلس المدينة في ضبط الأسعار والأسواق التجارية، وتنفيذاً للتعليمات والبلاغات الحكومية، واستناداً لأحكام قانون حماية المستهلك رقم ٨، فقد شكلت لجان ضمن كل أحياء المدينة مؤلفة من أعضاء مجلس المدينة، ورؤساء وأعضاء لجان الأحياء، وممثل عن مديرية التجارة الداخلية، وممثل عن مديرية المهن والشؤون الصحية في مجلس المدينة، مهمتها إجراء الكشوف والمراقبة الدورية على كل الأسواق والمهن، لضبط الأسعار والجودة، وذلك من خلال إعداد تقارير بالمخالفات وإحالتها للجهات المعنية.

وختم حسن بالإشارة للانعكاس الإيجابي الكبير للقانون المالي رقم ٣٧ الخاص بالوحدات الإدارية لجهة رفد ميزانية مجلس مدينة طرطوس بالإيرادات المالية الجديدة، وانعكاس ذلك على كل قطاعات الخدمات في المدينة، من نظافة وتزفيت شوارع ورش مبيدات وغيرها.

## عضو المكتب التنفيذي المختص لمجالس المدن يؤثر الصمت

## مدير مدينة طرطوس: رفد ميزانية مجلس المدينة بالإيرادات المالية الجديدة، ما انعكس على قطاعات الخدمات كافة

## بصراحة

# تحوير التجارب

■ باسم المحمد

كان الأمل كبيراً على الرغم بعد صدور القانون المالي الجديد الخاص بالوحدات الادارية رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ لجهة أن يكون أبناء المدن والقرى هم المسؤولون عن دراسة احتياجات مناطقهم، ورفد موازنات الوحدات الإدارية بإيرادات مالية جديدة الأمر الذي من شأنه مساعدتها على تحسين وضعها المالي والقيام بمسؤولياتها التنموية والخدمية المنوطة بها، إلّا أن الواقع الحالي بعد سنتين على صدور القانون واضح بأنه لم يتغير، لا بل أصبحت قلة الإيرادات وطلب المعونات من المركز هي الشغل الشاغل لأعضاء هذه المجالس!

للأسف تجربة الوحدات الإدارية ناجحة في معظم دول العالم التي تطبقها، لكن عند تطبيقها في بلدنا كانت النتائج كحال غيرها من التجارب التي تفاءلنا كثيراً لدى الحديث عن قرب تطبيقها في سورية لأنها حققت النجاحات في بلدان أخرى، لكن عند تطبيقها يفاجئنا القائمون عليها بتحويرها بما ينسجم مع مصالح شخصية ضيقة، ما يجعل المواطن نادماً على فرحه ومتمنياً العودة إلى ما قبل التطبيق.

تعاني الوحدات الإدارية من أمور عدة قلصت من فاعليتها وحدّت من إيجابياتها، أولها جهل أغلبية الأطراف بأهمية القانون ومدى نجاعته في تبسيط المشكلات، فأغلبنا يلقي اللوم حالياً على وزارة النفط في سوء توزيع المحروقات، رغم أنه بيد مجالس المحافظات والمدن، وكذلك اختزال فوائد القانون من قبل الوحدات على أنه مصدر لإيجاد مصادر تمويل وجبايتها عبر فرض رسوم وضرائب، من دون أي تعب في البحث عن مصادر دخل عبر الاستثمار بما هو متاح في كل بقعة من بقاع الوطن، كما أن نشاط أعضاء المجالس ينتهي بانتهاء الحملات الانتخابية لتبدأ بعدها مرحلة ؟التعويض؟ وجني الأرباح والمكاسب الشخصية.

وهذا ما يضعنا جميعاً أمام مسؤوليات كبيرة في التعاون بين الجميع لتحقيق المصلحة العامة من خلال الرقابة على عمل هذه المجالس وتقييم أدائها بشكل فعّال، وكذلك طرح المبادرات الشعبية التي حلت مشكلات مهمة في عدد من المناطق: خدمية، معيشية، اقتصادية، وعلى المواطنين والمشرفين والإعلام الضغط على هذه المجالس لممارسة دورها المرسوم لها ضمن القانون.

إنّ المدن والبلدات السورية ملأى بالفرص الاستثمارية التي تتطلب مبادرات وإشرافاً من قبل مجالس المدن، فلا توجد مدينة أو قرية إلّا وتتميز بمنتج زراعي أو صناعي أو حرفي وحتى خدمي كالسياحة، لكن الجلوس في المكاتب وممارسة فنون الاستقبال والضيافة و؟البزنس؟ حتماً سيجعلها بعيدة عن أعين وتفكير أعضاء المجالس، ليركبوا موجة نقص الإيرادات والعجز عن تخديم منتخبيهم، لهذا فالتقييم والمحاسبة مطلوبة، وتعديل نظم العمل والرقابة واجبة..

# مجالس الإدارة المحلية لا تزال متأخرة عن أداء مسؤولياتها.. الظروف والإمكانات شماعة تقليدية

■ تشرين - وليد الزعبي:

*ليست بقليلة الصلاحيات التي تحوزها مجالس الوحدات الإدارية، بل إنها واسعة تمكنها من إدارة الشؤون المحلية والخدمية والتنموية، والإشراف على جميع القطاعات والفعاليات التي تقع ضمن حدودها الإدارية، وتعطيها صلاحية ممارسة الرقابة عليها بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، لكن هل أفلحت تلك المجالس في ممارسة دورها فيما يخص ذلك؟ وهل أنجزت شيئا على صعيد تعزيز مواردها المالية؟*

إن الواقع يؤشر إلى دور غير فاعل حتى الآن لمعظم الوحدات الإدارية في تحسين الواقع الخدمي الذي تراجع كثيراً خلال سنوات الحرب، وذلك لقلة الاعتمادات بسبب ضعف الجباية وعدم وجود مشروعات تنموية في أغلبية تلك الوحدات يمكن أن تدر عائدات تدعم مواردها وتوظفها للنهوض بالخدمات، كذلك فإنّ مجالس الوحدات الإدارية غير قادرة كما يجب على التدخل بضبط الأسعار في الأسواق أو ضبط تجاوزات محطات الوقود في عمليات التوزيع نتيجة الظروف السائدة التي لا تتيح لها ممارسة دورها بهذا المجال، والجميع يأمل بتفعيل دورها بكل المجالات ليرتقي إلى مستوى الصلاحيات الممنوحة لها.

وفي هذا الصدد ذكرت المهندسة سهى العاسمي عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع مجالس المدن والبلدات في محافظة درعا، أنه من خلال تتبع عمل الوحدات الإدارية وعددها ٨١ وحدة إدارية يلاحظ أنه في طور التعافي على أمل أن يرتقي مع مرور الوقت إلى المستويات المقبولة، حيث إنّ الإنجاز على صعيد إنشاء مشروعات تنموية ما زال يقتصر على عدد محدود من تلك الوحدات، وعلى سبيل المثال هناك مشروع تنموي قيد الاستلام حالياً يتمثل بمشغل خياطة في بلدة ناحتة سيؤمن فرص عمل ويدعم إيرادات الوحدة الإدارية فيها ويسهم في التنمية ومشاركة المجتمع المحلي، كذلك يوجد مشروع تنموي في بلدة جباب وهو ملعب كرة قدم سداسي مستثمر منذ عامين ويحقق إيرادات للوحدة الإدارية ويسهم في تأمين فرص عمل وتنمية مواهب الشباب، وهناك مشروعات مقترحة في مدن وبلدات أخرى.

وأشارت إلى أنه يتم التركيز على تفعيل المناطق الصناعية لتكون حاضنة تلبي متطلبات عمل المنشآت الحرفية والصناعية، توازياً مع التأكيد على تطبيق الوحدات الإدارية للقانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ لتعزيز إيراداتها، فيما يقوم مجلس محافظة درعا بوضع الخطط ومتابعة تنفيذها لضمان التنمية المتوازنة والمستدامة في المحافظة، ويتم العمل على تعزيز إيرادات الوحدات الإدارية من خلال الإعانات المقررة في الموازنة العامة للدولة وكذلك من الموازنة المستقلة للمحافظة.

## الإنجاز على صعيد إنشاء مشروعات تنموية لا يزال يقتصر على عدد محدود من تلك الوحدات

وبيّنت أن محافظ درعا يؤكد بشكل مستمر على تحسين الواقع الخدمي، ويوجه مديرية الخدمات الفنية بتأهيل بعض الطرقات الضرورية والمهمة ولاسيما المؤدية للمرافق العامة وفي مقدمتها المدارس، ما يعزز من دور الوحدات الإدارية بتقديم الخدمات في ظل الظروف الراهنة وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لديها، كذلك التوجيه بمؤازرة الوحدات الإدارية بأعمال تعزيل مكبات النفايات من خلال آليات المديرية المذكورة.

وتطرقت إلى أن دور المجالس المحلية بدأ يتفاعل شيئاً فشيئاً بالتشاركية مع المجتمع المحلي لتحسين واقع الخدمات المقدمة للسكان، حيث قدمت تبرعات بمبالغ كبيرة سميت بـ«الفزعات»، وجرى توظيفها بتركيب منظومات طاقة شمسية لآبار مياه الشرب وكذلك إنارة الطرقات وغيرها، ويتفاعل أيضاً على صعيد الرقابة إن لجهة عمل محطات الوقود وتوزيع المحروقات أو الإدارة المتوازنة لموارد مياه الشرب ووقف التعديات عليها وعلى المنظومة الكهربائية، حتى التعامل مع مخالفات البناء والتعديات على الأملاك العامة أصبح يتم بالتنسيق مع المجتمع المحلي من مبدأ أن الضرر يطول الجميع.

## دور المجالس المحلية بدأ يتفاعل شيئاً فشيئاً بالتشاركية مع المجتمع المحلي لتحسين واقع الخدمات المقدمة للسكان

### رؤية مستقبلية

من جهته أوضح رئيس مجلس مدينة درعا المهندس أمين العمري، أنه وفقاً للإمكانات المتاحة نفذ المجلس اثنين من المشروعات التنموية أحدهما مبنى إداري والثاني محال تجارية في المنطقة الصناعية وهما مستثمران ويسهمان بدعم الموارد، لافتاً إلى أن المجلس بكوادره الإدارية والفنية وبالتعاون مع لجان الأحياء وممثلي المجتمع المحلي، يعمل على تعزيز التماسك المجتمعي والاطلاع على المشكلات الخدمية الملحّة والعمل على معالجتها.

وذكر العمري أن المجلس يسعى أيضاً مع كل الجهات لوضع رؤية مستقبلية اقتصادية واجتماعية وخدمية تكاملية للمدينة، ويشارك الجهات ذات العلاقة في الرقابة على الأسواق والمشافي وغيرها، ويواصل العمل على التخطيط التنظيمي بإدخال مناطق جديدة إلى التنظيم تتيح مقاسم سكنية إضافية، ما يسهم في خفض أسعار العقارات.

سين المستقبل لا تنفع...وهي سين التسويف في أعراف عمل المجالس..سننتظر ونتابع أداء من أوكلت إليهم مهمة رعاية شؤون ناخبيهم وتحسين مستوى الخدمات العامة.

# عـــرض «أوهـــام»... جاذبيّةُ الســـقوط إلى الأعـــلى!

■ تشرين- جواد ديوب:

يتلاقى -في حدهما البشريّ المتطرّف- كلٌّ من جاذبيةِ الهاوية و«وهم» السلطة/السيطرة، إذ إنّ شيئاً ما من بقايا الغريزة البدائية هي ما يحرّك البشر أينما كانوا، وكيفما تحركوا، ومهما صغرت تجمعاتهم أو ضاقت سُكناهم، طاقةٌ واهمةٌ منفلتةٌ غير متعقلة تحدوهم نحو أن ينتزعَ كل فرد منهم السلطةَ المطلقة على الآخرين ليتلذذ بأن يفعلَ بهم ما يُسلّيه ويمتّعه، ويضعُ على فمه ذاك التقوّس الأبله الذي يُسمى: ابتسامة المنتصر!

يمكن لهذه المقدمة الموجزة وحسبِ رؤيتي الشخصية أن تكونَ جسرَ عبور نحو العرض الذي قدّمه طلاب السنة الرابعة في المعهد العالي للفنون المسرحية/قسم الرقص كمشروع تخرج لهم بإشراف أستاذهم معتز ملاطية لي الذي يهدينا في كل مرة أملاً عنيداً بأن هناك في هذه العتمة التي نعيشها لاتزال تومضُ نجمة الإبداع على هيئة أجسادٍ راقصة.

فمنذ اللحظةِ التي يتدحرج فيها بَشَرُ العرض أمامنا من أعلى أوهامهم إلى سحيقِ الهاوية/الخشبة أمامنا، نشعرُ بضيقٍ مغلّفٍ باللون الأحمر المعجون بأسود يجعلُ من الأجساد المتدحرجة مجرّد كتلٍ من اللحم المتكوّم المشلوحِ المبعثرِ المتروك في عراءِ عدم الاهتمام! هكذا بدتْ أجسادُ الراقصين/أجسادنا، تطوّحُها فكرتُها عن التسيّد تارةً، وفكرةُ/وهمُ الآخرين الراغبين في قمعها لمجرّد أنها تحاول الانعتاق أو الفكاك من جحيمية واقعها.

واقعٌ يسحقُ تلك الشخوص، ويحوّلها إلى كائناتٍ موتورة عصابية نزقة، إذ يصبحُ التلامس خرمشةً، والتلاصقُ تزاحماً، والرغبةُ في الحب توجساً وشكّاً، والحلمُ الطبيعي بالتميز رغبةً في القمع والتهميش والإذلال... دوّاماتٌ من هذه التعنيفاتِ البشرية صفعنا بها الراقصون، خاصةً حينَ يتسابقون ليقتنصوا مركزَ السيادة على مجسمٍ مصنوعٍ بذكاء ليبدو كما لو أنهم في الوقت الذي يتسابقون فيه بشراهة على قمّة الهرم؛ هم يتسابقون فعلياً على موتِهم/قبرهم/هاويتهم ككائناتٍ عاقلة.

تعنيفاتٌ وقتالٌ، ركضٌ وارتطاماتٌ، ملاحقاتٌ وشجاراتٌ صامتةٌ كقنبلةٍ موقوتةٍ أجّجتها نقراتُ البيانو صخّابة هادرة وموسيقاً تشيللو ملائمة تحرُّ جراحَ كائناتِ العرض وتستفزّ بلادةَ تعوّدنا على ما نحن فيه.

تتابعُ الفقرات جعلنا نشعرُ كما لو أن الطلاب أرادوا لنا في أحد المشاهد الخارجة عن «ثيمة» العرض، أن نفهمَ أنّ الحب قد يكون هو الخلاص الوحيد والمَخرجُ الممكن لكلّ أوهامنا: وهمُنا عن أنفسنا وفرادتها المزعومة من دون وجود الآخر، وهمُنا عن السيطرة والسلطة والتفرّد بها، وهمُنا عن القوة المفرطة ضد الآخرين الذين نتشارك معهم الهواءَ والشمسَ والليلَ والنهار... حيث شاهدنا مجموعات الطلاب المرشحين لنيل إجازة التخرج (الزهراء هابيل -سليم رضوان- كرم أبو قاسم- نجيب الحكيم- وجد منصور- يوسف إبراهيم) وبقية طلاب قسم الرقص جميعهم على الخشبة مع موسيقا أكثر لطافة وحركاتٍ محببة فيها من التوادد والتلاطف والتلامس والخفّة ما جعل المشهد يبدو مثلَ فسحة تنفّس وسط الجحيم!

جحيمٌ لا يلبثُ أن يلسعنا بنيرانه، ويتدحرجُ فوقَ كائناتِ العرض مثل مدحلةٍ من شوك هي نفسها كتلةُ أوهامنا المتكبكبة مثل قنفذ! ولعلّ المشهد الذي تقفُ فيه شخوصُ العرض في تقابلٍ مباشرٍ ولصيقٍ مع الجمهور كان يمكن أن يكونَ مشهداً أقوى في دلالته وأثره لو أن الإضاءةَ تركّزت على وجوه الطلاب المحملقين فينا بأعين فاغرة مهددة محذرة، بدلَ الإضاءة التي أُعتمتْ عليهم وسُلّطت علينا!

هكذا حتى نصلَ إلى مشهد الختام الذي شكّل شبهَ طباقٍ كريوغرافيّ مع مشهد البداية والأجساد المتدحرجة، إذ نشاهد كرة كبيرة معلقة -كما لو أنها قبضةُ الزمن- تصدمُ بلا رحمة وبشكلٍ ساخرٍ وشبه كاريكاتوري كلَّ من وقفَ على المنصة الرخامية وسط الخشبة متوهماً أنه الباقي الأزليّ... في حين صدى التشيللو الحزين والبيانو الصاخب يهدر في أرواحنا مُحذّراً ومتوعّداً.

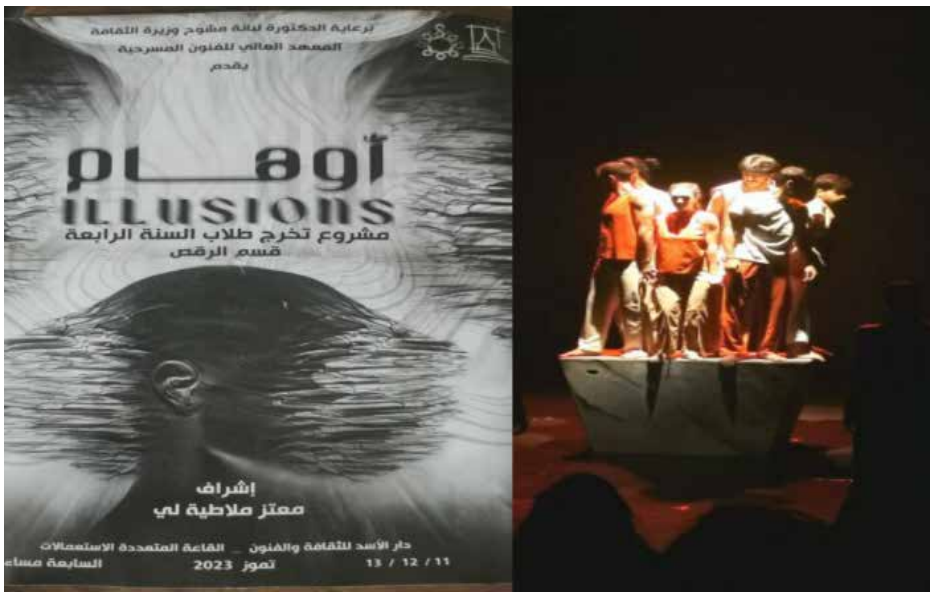


# فيلم «التيتانيك» بعد مرور ربع قرنٍ على إنتاجه.. أسطَرة الحبّ وتمجيد للموت والرسائل السياسيّة

■ تشرين- سامر الشغري:

عندما عرض فيلم الكوارث الملحمي (تيتانيك) للمرة الأولى قبل ربع قرن، لم أنْشده كما أغلب الجمهور آنذاك إلى قصة الحب الدرامتيكية بين جاك وروز، ولا إلى التضحية الاستثنائية التي أقدم عليها ذلك العاشق المقامر، ربما لطبيعتنا العاطفية كشرقيين التي تجعلنا نفتدي من نحب، وأن ننظر إلى ذلك بصفة الواجب لا الأمر الخارق، ألم يغير عبد الحليم حافظ في قصيدة نزار قباني (قارئة الفنجان) فجعلها تقول: (يا ولدي قد مات شهيداً..من مات فداء للمحبوب).

والواقع أن ما شدني للفيلم هو تلك الرؤية الفلسفية البانورامية التي قدمها كاتب ومخرج الفيلم جيمس كاميرون للموت وشعور الإنسان حياله، وكيف يتصرف عندما يعلم أنه ملاق حتفه لا محالة.

في ثلث الساعة الأخير من الفيلم، وعندما أدرك ركاب السفينة جميعاً أن تيتانيك غارقة حتماً، وأن زوارق النجاة لن تنقل إلا ثلثهم فقط، نقل كاميرون كاميرته على شكل تقطيعاتٍ ملاحقة مشاعرهم وردود أفعالهم، ليرصد لحظاتهم الأخيرة، بين مستسلم ومنتظر ومتعال وخائف لدرجة الهلع.

لقد كان كاميرون ذكياً جداً عندما دمج العنصر الحكائي لقصة الحب بين عاشقين، وبين التوثيق التاريخي لشخصيات حقيقية ركبت في تيتانيك وغرقت معها، من توماس أندروز مصمم السفينة الذي لم يشأ أن يتركها ليركب أحد زوارق النجاة

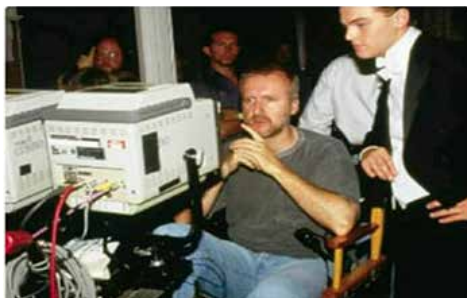

بل فضل الغرق معها، والكابتن إدوارد جون سميث قبطان السفينة الذي دخل مقصورة القيادة واختار الموت على الدفة، وبنيامين غوغنهايم ذلك النبيل العتيق رفض ارتداء سترة نجاة وفضل الغرق بزيه الأرستقراطي، والمايسترو والاس هارتلي ظل يعزف حتى النهاية مع فرقته والسفينة تغرق، والأب الكاثوليكي توماس بايلز أخذ يجمع الركاب المذعورين ويدعوهم للصلاة وطلب الاعتراف وتقبل الموت برحابة صدر.

ولقد أعاد غرق الغواصة «تيتان» وهي تبحث عن حطام التيتانيك في الشهر الماضي إلى الأذهان تلك الكارثة، والتي لا تزال تصنف رغم مرور ١١١ سنة على وقوعها كأكبر كارثة بحرية، وإذا باسم تيتانيك يتصدر محركات البحث للتحري ومطابقة المعلومات، فالجمهورعندما عرض عليه الفيلم قبل خمسة وعشرين عاماً تقبل وقائعه كمسلمات لأنه لم يكن لديه خيار ثان، بينما جمهور اليوم تتوافر لديه هذه الإمكانات بسهولة، وسوف يعرف أن جميع شخصيات التيتانيك حقيقية ماعدا

البطلين، وما يمتّ لهما بصلة قرابة أو صداقة.

ولم تكن إعادة عرض الفيلم في صالات السينما العالمية بمناسبة ذكراه الخامسة والعشرين هي الحدث في حد ذاته، بل قد جهدت الشركتان الموزعتان للفيلم تويتنيث سينشري ستوديوز وبارامونت بيكتشرز لاستخدام تقنيات جديدة مع إعادة عرض تيتانيك، من خلال تقنية ٣D التي تقوم بعرض الصور والفيديوهات بشكل يبدو كأنه طبيعي، حيث تتضمن الصورة أبعاد العمق والعرض والارتفاع، وتقنية ٤K التي تحقق دقة شاشة فائقة الدقة.

ولكن رغم إعادة العرض، ورغم أن كثيرين من المشاهدين العرب شاهدوا الفيلم مرات عدة، فإن القليلين منهم من انتبهوا لرسائله السياسية، وكيف صور شخصياته وفق انتماءاتها، بين العرب كشخصيات عصبية نزقة يعنفون نساءهم، وبين الشخصيات اليهودية التي قدمها الفيلم بصورة إيجابية.

وحين يبحث جاك وروز عن طريق للنجاة من الطوابق السفلية للسفينة والمخصصة لركاب الدرجة الثالثة، يلتقون بأسرة مؤلفة من أب وأم وأطفال يبدون من لهجتهم لبنانيين أو سوريين، إذ نجد الزوج يصرخ على الزوجة بغضب، وهو يحاول أن يقرأ ببطء وبإنجليزية ركيكة طرق الصعود إلى ظهر السفينة من لوحة توضيحية، ولنا أن نتوقع أن هذه الأسرة كانت من أوائل الغارقين.

أما الشخصيات اليهودية التي قدمها كاميرون في الفيلم، فظهرت كأبطال يواجهون الموت بشجاعة، من الضابط الرابع وليام مردوخ الذي قاد عملية نقل النساء والأطفال ضمن زوارق النجاة وسط استسلام قبطان السفينة، ولكنه عندما يطلق النار بالخطأ على توماس ريان صديق جاك، يلقي التحية للضابط الأعلى، ثم يطلق النار على رأسه وتقع جثته في المحيط ليكفرعن خطئه.

وكذلك الزوجان اليهوديان أسيدور وإيدا ستراوس اللذان فضلا الغرق، وهما يحتضنان بعضهما على سريرغرفتهما، بعد أن رفضت الزوجة أن تغادر السفينة من دون رفقة زوجها.

لقد ظل غرق هذه السفينة منجماً يشعّ بالأسرار، ويغري في البحث عنها وتقديمها للشاشة، ويصور الحدث برؤى مختلفة مع إسناد البطولة لشخصيات متباينة في كل مرة بهدف إيصال رسائل سياسية، كما فعل النازيون عندما أنتجوا فيلماً ضخماً عنها سنة ١٩٤٢، وصوروا هذه الكارثة كنتيجة للطمع والجشع البريطاني في جني الأرباح، وقدموا شخصية ضابط ألماني على أنه البطل المنقذ.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩٤٧
مؤسسة الوحدة
10
الخميس ٢٥ ذي الحجة ١٤٤٤ هـ ١٣ تموز ٢٠٢٣ م
tishreen.news.sy

محمد قصيباني يمتهن رتي السجاد أو ترميمه منذ ما يزيد على ٤٠ سنة.. مهنة ورثها عن والده وجده.. من يمتهن هذه المهنة لابدّ أن يكون دقيقاً في عمله ومتذوقاً للجمال، ولديه الكثير من الصبر، وغالباً ما تكون مقتنيات شخصية من الآباء يرغبون في الحفاظ عليها، ولها قيمة مالية وتراثية عالية، وأكثر ما اشتهر منها السجاد الفارسي والعجمي، ويكون عمر القطعة منها يفوق الثمانين عاماً

■ طارق الحسنية

## قوس قزح

### اليومُ العالميّ لـ«فتكات»..!!

■ وصال سلوم

بقرة «ستي» كانت حمراء، لا بنيّة ولا شهباء، كريمة وصاحبة مزاج، وحليبها دسم وقرونها ثخينة، تنطح كلّ مَن يقترب منها، ولا تسمح إلا لجدتي بملاطفتها وحلبها، وأذكر تماماً – وأنا صغيرة – يوم مرضت جدتي، وصارت طريحة الفراش، وقامت أمي يومها بلبس ثيابها وغطاء رأسها وحلبت البقرة.

وبعد استفهامي واستهجاني (كيف ضحكتوا على البقرة؟) قالت لي أمي:

رائحة «ستك» في الثياب، وحاولت ألا أناظرها عيناً بعين، كي لا تنطحني، وترمي سطل الحليب على التراب.

لم أستغرب يومها كمّ المحبة واللهفة اللتين تكنّهما بقرتنا لجدتي، وأنا أصادق كل حيوانات «حاكورتنا» من عصافير ودجاج وقطط ،حتى الضفادع كنت أحفر لها الجور وأملؤها بالماء.

المهم، وبعد أربعين عاماً على ذاكرتي ببيت جدتي، لم أتفاجأ بالاحتفالية الأممية بالأبقار، لكنني استهجنت تأخرهم في الإعلان عنه، و«ستي» العجوز كانت السباقة بالاعتناء ببقرتها والاهتمام بها حدّ الدلال.

معلومة الاحتفالية حرّضتني على ارتكاب عملية البحث في «غوغل» عن الذين تحتفي بهم أنسنة سياساتٍ عالميّة، وكيفية تسويق الدعم والبذخ المادي على حسب الرضا والمزاج السياسيّ العام على بقرات الشرق والغرب أم بقرات الشمال؟؟

ولا أعلم كيف وصلت لفيديوهات تحكي عن الأبراج وأهوائها ومعالم شخصياتها، وكيف أنه يوجد تطبيق مختلف عما نتابعه من دلو وميزان وسرطان..وهناك من يستخدم في تصنيفاته الفلكية أسماء حيوانات( خنزير وفأر وحصان...).

واختلطت الأفكار في رأسي، ونسفت عيد الأبقار والشجرة وعيد الحبّ والقبل وعيد اللغة والتراث.

واهتممت بأعياد ميلاد معارفي والأصدقاء، وإذا ما كانوا من مواليد الهرّ أو الحصان؟؟

وتوقفت عند مَن كانت أعمارهم قد تجاوزت الستين، وصرت أخمن برجهم تخميناً، فعلى أيامهم لم تكن عملية التسجيل في النفوس دقيقة بسبب أزمة مواصلات وصعوبة ترحال.

ولم أحزن أو أتعاطف معهم لكونهم بلا برج محدّد في روزنامة الفلك والأعياد، فجيل التوثيق والمواصلات يمتلك خريطة معلومات باليوم والساعة، وأكبر اهتمام يلقونه قالب «كاتو» بشمعة، ويادار لا دخلك كهربا ولا ماء ولا طاولة محجوزة في مطعم يغني فيه ملحم زين ولا حتى «فتكات».

# «قمر الدين» منتج سوري فاخر وقيمة غذائية وطبية عالية

■ تشرين:

**تتفرد سورية بمنتجات زراعية فاخرة من بينها «قمر الدين» الذي تبدأ عملية إنتاجه في الشهر السادس من كل عام بعد نضوج ثمار المشمش لتقدم للعالم منتجاً متميزاً أثبت على مدار السنين أنه يتمتع بقيمة غذائية وطبية عالية جداً، عدا المذاق اللذيذ لشرابه الذي يقدم على الموائد في أي وقت من العام ولاسيما خلال أيام شهر رمضان المبارك.**

**و«قمر الدين» هو عصير المشمش أو شراب الرحيق من المطبخ العربي، ويعتقد أنه من سورية وقد أنتج لأول مرة في الغوطة، حيث نمت لأول مرة مجموعة متنوعة من المشمش الأكثر ملاءمة لعصير قمر الدين، وتنتشر صناعة قمر الدين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في الصومال، إلّا أن قمر الدين السوري لا يزال هو الأفضل، لأن مجموعة المشمش الأكثر ملاءمة لعمل قمر الدين تنمو في سورية فقط وجنوب غرب تركيا، ويعرف باسم «لواشك» في إيران، ويقدم كلفافة فواكه مجففة.**

**ولإنتاج قمر الدين يغلى عصير المشمش والسكر على النار ثم يصفى من خلال مصفاة خشبية مغمورة بزيت الزيتون، ويترك ليجف تحت أشعة الشمس المباشرة، وبمجرد أن يجف تماماً، يكون هذا المشمش المجفف أكثر سماكة ومتانة، وله نكهة أقوى من المشمش المجفف العادي، وبالتالي فهو أكثر ملاءمة لصنع قمر الدين.**

**وصنع الشراب لا يتطلب سوى إضافة ماء الورد أو ماء الزهر البرتقال، وغالباً ما تضاف قطع المشمش والثلج أيضاً، وفي بعض الأحيان يستبدل بعض ماء الزهر بعصير برتقال أو ماء عادي.**

**ويقدم قمر الدين تقليدياً بشكل سميك وبارد، ويُعتقد أنه مصدر قوة بشكل خاص ومصدر جيد للطاقة والأيونات والماء.**

تشرين مؤسسة الوحدة
المدير العام
أمجد عيسى
رئيس التحرير
ناظم عيد
مدير التحرير
يسرى المصري
أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية
دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣